المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

تأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الفقر في مصر في الفترة (1980-2023) [1]

The impact of Remittance inflow from Egyptian workers abroad on poverty in Egypt during the period (1980 – 2023)

هناء محمود سيد أحمد
مدرس بالمعهد العالي للدراسات المتطورة بالهرم
hamasi11111@outlook.com

[1] تم تقديم البحث في 2024/10/17، وتم قبوله للنشر في 2025/7/1.

الملخص

يقوم هذا البحث بدراسة تأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الفقر في مصر، باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة من 1980 إلى 2023. والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كانت مصر قادرة على تسخير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج للتخفيف من حدة الفقر. ويتم استخدام الإنفاق الاستهلاكي للأسر كمتغير تابع في هذه الدراسة والتحويلات المالية ومعدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحويلات المالية (R) تؤثر إيجابياً علي الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج لها تأثير إيجابي في الحد من الفقر في الأجل القصير والطويل عندما يُستخدم الإنفاق الاستهلاكي للأسر كمؤشر على الفقر، كما أن الانفتاح التجاري (T) يؤثر سلباً علي الإنفاق الاستهلاكي، فعندما تكون الدولة ضعيفة الارتباط بالمراكز الاقتصادية النشطة والشركات والمجتمعات المحلية فيها لا تستطيع اكتساب قوى عاملة ماهرة قادرة على المنافسة، ولا تندمج في سلاسل الإنتاج العالمية، وأقل قدرة على تنويع منتجاتها ومهاراتها وينعكس ذلك عكسياً علي الطلب علي منتجاتها مما يقلل الإنفاق الاستهلاكي علي السلع المنتجة محلياً.

كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً على الإنفاق الاستهلاكي، وأيضا فإن ثابت المعادلة معنوي إحصائياً وهو ما يعبر عن قيمة الإنفاق الاستهلاكي إذا كانت المتغيرات الأخرى المؤثرة بصفر. وتخلص الدراسة إلى أن مصر يمكن أن تستفيد بشكل كبير من بعض أشكال تحويلات العاملين المصريين بالخارج في سعيها للتخفيف من حدة الفقر.

الكلمات الرئيسية: تحويلات العاملين المصريين بالخارج، الحد من الفقر، الإنفاق الاستهلاكي للأسر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، التضخم.

Abstract

This research studies the impact of Remittance inflow from Egyptian workers abroad on reducing poverty in Egypt, Using time series data form 1980 to 2023. The main objective of this study is to determine whether Egypt is able to use Remittance inflow from Egyptian workers abroad on reducing poverty in Egypt. We use Household consumption expenditure as a dependent variable in this study, and Remittances, inflation rate, GDP per capita, and trade openness are independent variables.

The study found that remittances (R) has a positive effect on consumer expenditure as a percentage of GDP. So, remittances have a positive effect on reducing poverty in the short and long term when household consumption expenditure is used as an indicator of poverty,

Also Trade openness (T) has negative effects on consumer expenditure as a percentage of GDP, When a state is weakly connected to active economic centers, and companies, local communities in it unable to acquire a skilled workforce able to competing, and It is not integrated into global production chains, And less able to diversify its products and skills, This has an adverse effect on the demand for its products, which reduces consumer spending on locally produced goods.

And GDP per capita has a negative effect on consumer expenditure as a percentage of GDP, Also, the constant of the equation is statistically significant, which expresses the value of consumer expenditure as a percentage of GDP if the other influential variables are zero. The study concludes that Egypt can benefit greatly from some form of remittances in its quest to reduce poverty.
Keywords: Remittance, poverty reduction, household consumption expenditure as a percentage of GDP, trade openness, inflation rate.

1- المقدمة

تعاني عديد من الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من ارتفاع معدلات الفقر لذلك تتجه عديد من الدول إلى إتباع سياسات للحد من الفقر حيث أن انخفاض الدخل يعتبر مشكلة خطيرة، وتسعي عديد من الدول إلى إيجاد حلول للفقر من خلال التركيز على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤخراً، تم لفت الانتباه إلى تأثير تحويلات العاملين بالخارج في الحد من الفقر.

وفي السنوات الأخيرة اتضحت أهمية تحويلات المهاجرين وذلك باعتبارها واحدة من أكبر مصادر التدفقات المالية، وكثيرا ما تطغى على المصادر التقليدية مثل المساعدات الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمو بشكل أكثر ثباتاً. وقد أولى الأكاديميون وصانعي السياسات اهتمامًا خاصًا لهذه التدفقات المالية لأنها يمكن أن تكون مصدرًا مهمًا لتمويل التنمية الاقتصادية.

وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج ظاهرة جديدة في النظام المالي العالمي لما لها من تأثير على النظام الاقتصادي العالمي، حيث تعد تحويلات العاملين بالخارج إلى دولهم الأصلية أحد أهم العناصر

المساهمة في تنمية الدول متوسطة الدخل. وتشير بيانات (البنك الدولي، 2022) إلى أن التحويلات العالمية بلغت 767 مليار دولار في عام 2022، وأن التحويلات بلغت 0.77% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2022. كما كانت تحويلات العاملين المصريين بالخارج 28 مليار دولار في عام 2022، حيث بلغت التحويلات 6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المصري في ذلك العام. ونظراً لما سبق اتجهت عديد من الدراسات لمناقشة دوافع التحويلات، وتكلفة التحويلات، وتأثير التحويلات على عدم المساواة والفقر، وتأثير التحويلات على النمو الاقتصادي وغير ذلك.

1/1 مشكلة البحث

لقد تزايد حجم تحويلات العاملين بالخارج بسرعة كبيرة منذ بداية الثمانينات وذلك في الدول النامية، وخاصة مصر حيث كانت نسبة تحويلات العاملين المصريين بالخارج 7% من إجمالي التحويلات العالمية وذلك في عام 1980 ولكن انخفض إجمالي التحويلات إلى مصر كنسبة من التحويلات العالمية في عام 2023 إلى 3%. كما تعتبر تحويلات العاملين المصريين بالخارج من مصادر النقد الأجنبي الرئيسية فهي تشكل نسبة 22% من إجمالي مصادر النقد الأجنبي في مصر وهي بذلك ثاني مصدر من حيث الأهمية لتوفير النقد الأجنبي بعد الصادرات.

وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج مصدراً مهماً لرأس المال لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الدول النامية. كما تم إجراء عديد من الأبحاث التجريبية حول تأثير التحويلات على قضايا الاقتصاد الكلي في الدول المتلقية، حيث أوضحت بعض الدراسات أن تحويلات العاملين بالخارج لها مساهمة إيجابية علي التنمية الاقتصادية مثل تعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط القطاع المالي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين نفقات الأسرة ولكن هناك أثر سلبي للتحويلات على اقتصاد الدول المتلقية حيث وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثير للتحويلات المالية في عدم المساواة الاجتماعية والفساد والتضخم وهي عوامل تزيد من حدة الفقر في الدول المتلقية للتحويلات.

وهو ما دفعنا إلى التساؤل عما إذا كان هناك تأثير للتحويلات المالية على الفقر في مصر وهل الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي يخفف من حدة الفقر أم لا؟

2/1 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية تحويلات العاملين المصريين بالخارج في تنشيط القطاع المالي وزيادة حجم الاستثمار المحلي وما تنتجه من آثار مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي ومن ثم على التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

3/1 فرضية البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية التالية:

"يؤثر تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج إيجابياً في الحد من الفقر في مصر"

4/1 هدف البحث

يهدف البحث إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال تقدير تأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الفقر في مصر، وتحديد التحديات والمشكلات المرتبطة بالتحويلات المالية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:-

1. مفهوم وأسباب ومحددات التحويلات المالية.
2. العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاستثمار المحلي.
3. العوامل التي تعوق التحويلات المالية.
4. تقدير النموذج القياسي لقياس تأثير تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الحد من الفقر في مصر.

5/1 نطاق البحث

يتمثل نطاق البحث في تقدير تأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الفقر في مصر خلال الفترة من 1980 لأنها الفترة التي شهدت نمواً كبيراً في حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج إلى مصر وحتى 2023 لأنها أخر البيانات المتاحة.

6/1 منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي عند دراسة الفكر الاقتصادي لعلاقة تحويلات العاملين بالخارج بتقليل نسبة الفقر وتطبيق واختبار تلك العلاقة، ثم استخدام منهج الاستقراء عند تعميم النتائج على الدول التي ترغب في تحسين قدرة تحويلات العاملين بالخارج في الحد من الفقر مثل مصر.

7/1 دراسات السابقة

- **دراسة (Akinpelu, Y. and others, 2013)**

بحثت هذه الدراسة في تأثير تدفق التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وقد استخدمت تدفقات التحويلات المالية، وبعض المصادر التقليدية للنمو الاقتصادي، مثل إجمالي تكوين رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري وسعر الصرف الأجنبي لتقييم تأثير تدفقات التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة. كما اتضح من اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي تدفقات التحويلات، وتكوين رأس المال إلى التحويلات، وتدفقات التحويلات إلى الانفتاح.

- **دراسة (Tung.L, and other, 2015)**

قامت هذه الدراسة بتقدير تأثير التحويلات المالية على التضخم في 32 دولة نامية في دول آسيا والمحيط الهادئ وذلك خلال الفترة من 1985 وحتى 2013. وقد توصلت الدراسة إلى أن تدفقات التحويلات الواردة تؤدي إلى زيادة التضخم بشكل كبير وأن هناك علاقة إيجابية بين التحويلات المالية والتضخم وذلك خلال فترة البحث، وأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات إلى التضخم.

كما أوصت الدراسة واضعي السياسات في هذه الدول بتعزيز فعالية تخطيط وتشغيل السياسة النقدية لتحقيق استقرار معدل التضخم بسبب الاتجاه التصاعدي في تدفقات التحويلات المالية بالخارج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

- **دراسة (Yoshino,N. and others, 2017)**

بحثت هذه الدراسة في تأثير التحويلات المالية الدولية في الحد من الفقر باستخدام بيانات panel Data في 10 دول نامية آسيوية. وقد استخدمت هذه الدراسة ثلاث مؤشرات للفقر وهي نسبة عدد الفقراء، ونسبة فجوة الفقر، ونسبة شدة الفقر، وتوصلت إلى أن التحويلات المالية الدولية لها تأثير كبير إحصائيًا في الحد من نسبة فجوة الفقر ونسبة شدة الفقر باستخدام نموذج التأثير العشوائي لتقديرات المربعات الصغرى العادية، كما توصلت إلى أن زيادة التحويلات الدولية بنسبة 1% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض بنسبة 22.6% في نسبة فجوة الفقر وانخفاض بنسبة 16.0% في نسبة شدة الفقر في عينة من 10 دول نامية آسيوية من عام 1981 إلى عام 2014.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري يمكن أن تقلل من الفقر وأن معدلات التضخم المرتفعة قد تكون أحد أسباب الفقر.

- **دراسة (Yoshino,N. and others, 2019)**

قامت هذه الدراسة بدراسة محددات تدفق التحويلات المالية، واعتمدت علي بيانات 12 دولة متوسطة الدخل في آسيا والمحيط الهادئ وهي دول معظمها معروفة بزيادة تحويلات المهاجرين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأصلية ومعدل نمو الأجور في الدولة المضيفة يرتبطان ارتباطاً إيجابياً بتدفقات التحويلات المالية في الدول متوسطة الدخل، كما يرتبط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ارتباطاً سلبياً بتدفقات التحويلات الواردة حيث تشير التحويلات المالية في المراحل المبكرة من التنمية إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأيضاً توصلت هذه الدراسة إلى أن تدفقات التحويلات المالية ترتبط إيجابياً بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومستوى التعليم، والانفتاح التجاري، والاستقرار السياسي.

- **دراسة (Chuc Anh Tu, and others, 2019)**

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو بحث العلاقة بين تدفق التحويلات المالية، والشمول المالي، والتنمية الاقتصادية، وما إذا كانت التحويلات المالية الداخلية قد تساعد في بناء نظام مالي شامل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحويلات المالية والشمول المالي هي محركات النمو في الدول ذات فئات الدخل المختلفة. وهو ما يعني أن السياسات التي تهدف إلى جذب المزيد من التحويلات المالية إلى الداخل وتحسين وضع الشمول المالي لها أهمية كبيرة ويمكن أن تزيد الدخل في الدول منخفضة الدخل.

- **دراسة (Abbas, s, 2019)**

تقوم هذه الدراسة على دراسة تأثير تحويلات العمال على الاستثمار المحلي في أربعة دول مختارة من جنوب آسيا وهي بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا، خلال الفترة من 1980 إلى عام 2017. وتوصلت هذه الدراسة أنه من بين دول جنوب آسيا المختارة، شهدت باكستان تأثيرًا سلبيًا كبيرًا لتحويلات العاملين على الاستثمار في الأجل الطويل. ولكن في الدول باقي عينة الدراسة كانت النتائج متباينة.

كما أوصت هذه الدراسة على ضرورة تحويل السلوك الاقتصادي الكلي من الجانب الاستهلاكي إلى الجانب الإنتاجي، من خلال تبني سياسات من شأنها تشجيع أنشطة الادخار والاستثمار المحلية.

- **دراسة (Mercy. T. Musakwa, and other, 2020)**

تناولت هذه الدراسة قياس تأثير تدفقات التحويلات المالية في الحد من الفقر في جنوب أفريقيا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من عام 1980 إلى عام 2017. وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كانت جنوب أفريقيا قادرة على الاستفادة من تدفقات التحويلات المالية للتخفيف من حدة الفقر. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحويلات المالية لها تأثير سلبي على الفقر في الأجل القريب والبعيد عندما تم استخدام الإنفاق الاستهلاكي للأسر كمقياس للفقر. وعندما تم استخدام معدل وفيات الرضع كمقياس للفقر، فقد تبين أن التحويلات المالية ليس لها تأثير على الفقر. أي طبقاً لهذه الدراسة فإن تأثير التحويلات المالية على الفقر يختلف تبعاً للمؤشر المستخدم. وأوصت الدراسة بأن جنوب أفريقيا يمكن أن تستفيد بشكل كبير من بعض أشكال التحويلات المالية في سعيها للتخفيف من حدة الفقر.

2- مفهوم التحويلات المالية

تعرف الأمم المتحدة التحويلات المالية على أنها المعاملات الشخصية التي تتم من المهاجر إلى أسرته أو أصدقائه في بلده الأصلي وبذلك فإن التحويلات تستهدف الاحتياجات الشخصية للأسرة أو الأصدقاء.

فالتحويلات تمثل دخل الأسرة من الاقتصادات الأجنبية والذي ينتج بشكل رئيسي عن حركة الأشخاص المؤقتة أو الدائمة إلى تلك الاقتصادات، وتشمل التحويلات العناصر النقدية وغير النقدية التي تتدفق عبر القنوات الرسمية، مثل القنوات الإلكترونية، أو عبر القنوات غير الرسمية، مثل الأموال أو البضائع المنقولة عبر الحدود. وتتكون إلى حد كبير من الأموال والمواد غير النقدية المرسلة أو المقدمة من الأفراد الذين هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين هناك.

حيث تتكون التحويلات بشكل رئيسي من عنصرين وهما: الدخل الذي يحصل عليه العاملون في الاقتصادات التي لا يقيمون فيها أو من أصحاب العمل غير المقيمين، والتحويلات من سكان اقتصاد ما إلى سكان اقتصاد آخر.

وبالنسبة للعديد من الاقتصادات، تمثل التحويلات مصدرا كبيراً ومستقراً للأموال التي تتجاوز في بعض الأحيان المساعدات الرسمية أو التدفقات المالية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يكون للتحويلات المالية تأثير كبير في الحد من الفقر ويمكن أن تمول النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتلقية.

Akinpelu, Y. and others, (2013), p-p. 113-115.

كما أن هناك عنصران في إطار ميزان المدفوعات يرتبطان بشكل كبير بالتحويلات هما "تعويضات العاملين" و"التحويلات الشخصية". حيث يتم تسجيل كلا هذين المكونين القياسيين في الحساب الجاري. وفيما يلي يمكن أن نتعرف علي هذين المكونين:

1/2 تعويضات العاملين

يشير تعويض العاملين إلى دخل العمال الحدوديين والموسميين وغيرهم من العمال لفترات قصيرة الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه والمقيمين العاملين لدى كيانات غير مقيمة. حيث تمثل تعويض العاملين "المكافأة مقابل مدخلات العمل في عملية الإنتاج التي يسهم بها الفرد لدي صاحب العمل.

كما يتم تسجيل تعويضات العاملين بشكل إجمالي، قبل الضرائب والنفقات الأخرى التي يتحملها العاملين في الاقتصاد الذي يتم فيه تنفيذ العمل.

2/2 التحويلات الشخصية

تتكون التحويلات الشخصية من كافة التحويلات الجارية نقداً أو عيناً التي تجريها أو تتلقاها الأسر المعيشية المقيمة من أو إلى الأسر غير المقيمة. وبالتالي تشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين، ولذلك تعتبر التحويلات الشخصية مجموعة فرعية من التحويلات الجارية. وهي تغطي كافة التحويلات الجارية التي يرسلها الأفراد إلى الأفراد.

وبذلك فإن تحويلات العمال هي تحويلات جارية للمهاجرين الذين يعملون في الاقتصادات الجديدة ويعتبرون مقيمين هناك. وأيضاً يتم تعريف التحويلات الشخصية بشكل مستقل عن مصدر دخل الأسرة المرسلة، والعلاقة بين الأسر، والغرض الذي يتم التحويل من أجله. وهذا يبسط التعريف ويجعله يتماشى مع ممارسات التجميع المطبقة في عديد من الاقتصادات والتي لم تأخذ في الاعتبار عوامل مثل مصدر الدخل والغرض منه. لذلك، على الرغم من أنه من المسلم به أن التحويلات الشخصية غالباً ما تنشأ من المهاجرين الذين يرسلون الموارد لدعم أقاربهم في اقتصادهم الأصلي، فإن التحويلات الشخصية على النحو المحدد في هذا البحث لا تقتصر على هذا النشاط وإنما تمتد لتشمل كافة أشكال التحويلات المالية. the United Nations Technical Subgroup on Movement of Natural Persons, (2005). P.3,4.

ومما سبق يتضح أن التحويلات المالية هي تحويلات جارية ورأسمالية نقدية أو عينية بين الأسر المعيشية المقيمة والأسر غير المقيمة، بالإضافة إلى تعويضات العاملين، مخصوماً منها الضرائب

والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها العمال غير المقيمين في اقتصاد العمل، مخصوماً منها نفقات النقل والسفر المتعلقة بالعمل في الخارج. وباختصار، يشمل هذا البند جميع التحويلات من أسرة إلى أخرى وصافي أرباح العمال غير المقيمين.

3/2 إجمالي التحويلات

إجمالي التحويلات هو مجموع التحويلات الشخصية والمزايا الاجتماعية. والمزايا الاجتماعية تشمل "المزايا المستحقة الدفع بموجب صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد، وقد تكون نقدية أو عينية".

ويشمل إجمالي التحويلات على الدخل من الأفراد الذين يعملون في الخارج لفترات قصيرة، ومن الأفراد المقيمين في الخارج ويرسلون التحويلات، والإعانات الاجتماعية من الخارج.

3- أسباب التحويلات المالية

يمكن تصنيف الدافع لإرسال الأموال من قبل المهاجرين إلى الوطن في النظرية الاقتصادية إلى قسمين وهما: الإيثار والمصلحة الذاتية، ويندرج تحت هذين التصنيفين عديد من التصنيفات مثل: الإيثار، والتبادل، والتأمين، والاستثمار، والميراث، والدافع الاستراتيجي. والسبب الرئيسي وراء إرسال المهاجرين الأموال إلى أوطانهم هو الإيثار. وهي الحالة التي لا يترتب فيها على التحويل أي تعويض حالي أو مستقبلي ولا يمثل سداداً لأي دين سابق. حيث أن المرسل يستمد المنفعة من رفاهية المتلقين لها في الوطن وأن مبلغ التحويلات والدخل يتم إنفاقهما بشكل سلبي. وأيضاً قد يكون أسباب السلوك الإيثاري للمرسل هي التخفيف من حدة الفقر وانخفاض الدخل، مما يؤثر على رفاهية الأسرة.

التبادل هو شكل من أشكال التحويلات المالية ويتم بدافع إرسال الأموال مقابل الخدمات المقدمة، والتي قد تشمل رعاية أطفال المهاجر أو منزله أو ممتلكاته أو سداد القرض الذي اقترضه المهاجر لتغطية تكاليف هجرته أو تعليمه وما إلى ذلك.

وهناك دافع آخر للتحويلات وهو الاستثمار فقد يرسل المهاجر أموالاً لشراء أرض أو منزل أو مصلحة مالية أو لبدء مشروع تجاري صغير في بلده لأنهم يعرفون السوق المحلية أفضل من الدول المضيفة لهم. ويلجأ المهاجر إلى هذا الدافع عندما يكون القطاع المالي لا يلبي الاحتياجات الائتمانية لأصحاب المشاريع المحليين. ومن المتوقع أن يكون للاستثمار تأثير إيجابي على حالة الاقتصاد الكلي مثل التضخم وسعر الصرف الحقيقي والاستقرار السياسي.

وأيضاً أحد دوافع التحويلات المالية هو تحقيق غرض استراتيجي متمثل في انتقال المهاجرين ذوي المهارات العالية للاستفادة من خبراتهم في الدولة المضيفة. Akinpelu, Y. and others, (2013), p-p. 113-115.

4- محددات تدفق التحويلات المالية

هناك عديد من المحددات التي تؤثر على تدفق التحويلات المالية مثل:

1/4 الدخل

إن مستوى التحويلات المالية يتم تحديده من خلال الوضع الوظيفي ومستوى التعليم، حيث أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل وحجم التحويلات المالية ويزداد الدخل مع زيادة مستوى التعليم والوضع الوظيفي، وبذلك فإن تدفق التحويلات المالية يزداد مع زيادة دخل المهاجرين وتعليمهم ومع انخفاض الدخل في دولتهم الأصلية.

2/4 معدل البطالة المحلي

التحويلات المالية يمكن أن تزيد مع زيادة معدل البطالة المحلي لأن زيادة معدل البطالة يدفع المواطن للبحث عن فرص عمل بالخارج، كما تنخفض التحويلات المالية مع درجة أعلى من التكامل الدولي للقطاعات الحقيقية في الدول المرسلة. والتكامل الدولي بهذا المعنى هو انفتاح الاقتصاد، والذي يمكن التعبير عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث إن ارتفاع درجة التكامل الدولي للقطاع الحقيقي يجعل تصدير القوى العاملة كشرط مسبق لتدفقات التحويلات المالية أقل جاذبية.

علاوة على ذلك، فإن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الممكن أن يؤدي إلى انخفاض كمية التحويلات المالية لأن دراسات الاقتصاد الجزئي تظهر أن الصدمات السلبية التي يتعرض لها الناتج وتشغيل العمالة والأجور في البلد الأصلي قد تشجع المهاجرين على إرسال المزيد من التحويلات المالية. Schiopu, L. and others, (2006), p.5.

3/4 التضخم

لقد أشارت عديد من الدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة سلبية بين التحويلات المالية والتضخم في الدولة الأصلية، حيث أن التضخم يؤثر سلباً على حجم التحويلات المالية المرسلة..Tung.L, p.7 and other, (2015),

4/4 سعر الصرف الحقيقي

إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل عملة الدولة المستقبلة للمهاجرين له تأثير إيجابي على تدفقات التحويلات المالية.Yoshino,N. and others, (2019), P,p. 6,7

5- العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاستثمار المحلي

1/5 العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي

زاد الاهتمام بالشمول المالي وآثاره المحتملة على التنمية المالية في السنوات الأخيرة ومن ثم على النمو الاقتصادي. وهناك وجهات نظر متعارضة بشأن العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي وذلك كالتالي.

ترى بعض وجهات النظر أن تدفقات التحويلات المالية قد لا تؤدي إلى نظام مالي أكثر شمولا حيث أن التحويلات المالية يمكن أن تقلل الطلب على الائتمان، وقد يكون لها تأثير مخفف على أسواق الائتمان. بل وأيضاً فإن التحويلات المالية يمكن أن تكون بمثابة بديل للائتمان، وبالتالي لا ترتبط بالشمول المالي. ويمكن أن يكون التفسير لذلك هو أن التحويلات المالية تساعد على تخفيف القيود المالية التي تواجهها الأسر المتلقية وتسمح لهم بالاستثمار في رأس المال البشري وتخفيف أثر الصدمة المالية دون الاعتماد على الديون

أما وجهة النظر الأخرى فتري أن هناك آثار إيجابية لتدفقات التحويلات المالية على الشمول المالي وذلك على مستوى الدولة والأسر، حيث أن التحويلات المالية تزيد من المستوى الإجمالي للودائع والائتمانيات. وبذلك تكون هناك علاقة طردية بين تدفقات التحويلات المالية والوصول إلى الخدمات المالية، ومن أسباب التأثير الإيجابي للتحويلات المالية على الشمول المالي زيادة حجم التحويلات، وهو ما قد يترجم إلى طلب على حسابات الودائع، مما يشجع المقرضين على تعزيز الجدارة الائتمانية لعملائهم من خلال تلقي التحويلات المالية ونقل المعرفة المالية، فضلاً عن تعزيز الثقافة المالية، مما قد يؤدي في النهاية إلى الشمول المالي. Abosedra, S., and others. (2016), 955–969.

2/5 العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية

زادت أهمية وقيمة التحويلات المالية في الآونة الأخيرة لذلك هدفت عديد من الدراسات إلى دراسة التأثيرات التنموية لهذه التحويلات على الدول المتلقية. وتشير الدراسات التي تركز على هذه العلاقة إلى نتائج مختلطة إلى حد ما ولكن هناك وجهة نظر تشير إلى أن التحويلات المالية هي حافز للتنمية من خلال قنوات مختلفة مثل الحد من الفقر وعدم المساواة والتنمية المالية وسلوك الإنفاق وإنتاجية العمل، والاستثمار، والاقتصاد الكلي.

ولكن هناك وجهات نظر تري أن التحويلات المالية قد يكون لها أثار سلبية على التنمية الاقتصادية حيث أن الزيادة في تدفق التحويلات المالية يمكن أن تؤدي إلى تدهور الجودة المؤسسية وتفاقم الفساد، وزيادة البطالة حيث قد تختار الأسر المستقبلة العيش على تحويلات المهاجرين بدلاً من العمل.

وهناك دراسات أخري توضح أن تأثير التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية يعتمد على مستوى التنمية المالية. حيث أن تدفقات التحويلات المالية الواردة يمكن أن تفيد التنمية بشكل كبير في الدول النامية حيث لم يتم تطوير الأسواق المالية بعد ففي بلد ذي نظام مالي أقل تطورا وقيود ائتمانية أكبر، يمكن أن تكون التحويلات المالية مصدراً هاماً للتنمية الاقتصادية. Chuc Anh Tu, and others, 2019, p-p. 2-5.

وفيما يلي شكل بياني يوضح تطور حجم التحويلات الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من 1990 حتى 2022

شكل (1) التحويلات الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990 حتى 2022

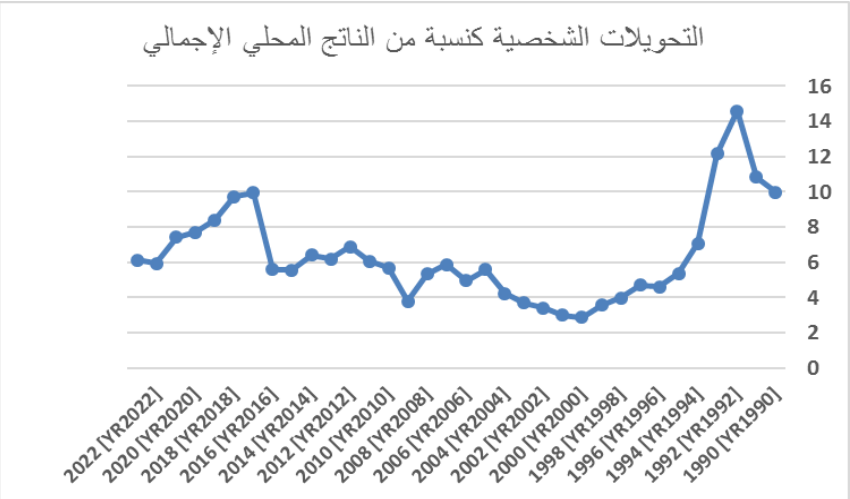

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

يتضح من الشكل السابق أن حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر كان متزايد جداً في بداية فترة الدراسة حيث وصل إلى أقصاه عام 1992 ثم أخذ يتراوح صعوداً وهبوطاً خلال الفترة المشار إليها.

3/5 التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية وتخفيض الفقر

إن أهمية التحويلات المالية تزداد يوماً عن يوم وذلك لأنها قد تصبح أداة مهمة للتنمية الاقتصادية، خاصة إذا كان من الممكن توجيهها إلى الاستثمار الإنتاجي، ومن منظور الاقتصاد الكلي فإن التحويلات المالية يمكن أن تولد نمو الناتج إما عن طريق زيادة الاستهلاك من خلال شراء السلع والخدمات المنتجة محليًا أو عن طريق زيادة الاستثمار في القطاعات المالية الأقل نمواً والسبب في ذلك هو أن عديد من المهاجرين يستثمرون مدخراتهم في الأعمال التجارية الصغيرة أو العقارات أو غيرها من الأصول في وطنهم الأصلي وبالتالي يدعمون الأسواق المحلية.

كما أن زيادة قدرة الأسر على الإنفاق على الصحة والإسكان والتغذية يمكن أن تعزز إنتاجيتها وتحفز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي الاقتصادات التي يكون فيها النظام المالي متخلفًا، قد تخفف التحويلات المالية القيود الائتمانية وتكون بمثابة بديل للتنمية المالية. وبعبارة أخرى فقد وفرت التحويلات المالية في هذه الدول وسيلة بديلة لتمويل الاستثمار والحد من القيود على السيولة.

كما أن تدفقات التحويلات المالية الكبيرة، مثل أي تدفقات أخرى من العملات الأجنبية، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ورفع أسعار الصادرات التقليدية، في حين تجعل الواردات أكثر تكلفة وهو ما له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق أنه بقدر ما تسهم التحويلات الاقتصادية في تمويل الصحة والتعليم وزيادة الاستثمار، فهي لها أيضاً تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. كما أن التحويلات المالية لها تأثير كبير في الحد من الفقر من خلال زيادة الدخل، وتخفيض الاستهلاك، وتخفيف القيود على رأس المال للفقراء، وقد يكون تأثيرها هامشي على النمو الاقتصادي الذي يتم من خلال الاستثمار المحلي وتنمية رأس المال البشري، كما أن التحويلات تعزز إيرادات النقد الأجنبي مما يساعد الدول منخفضة الدخل في الحفاظ على احتياطيات كافية من النقد الأجنبي وخدمة الديون مما يساهم في تكوين احتياطيات دولية وتخفيض العجز في الحساب الجاري في عديد من الدول المتلقية. Abbas, S. (2019), 89–104.

4/5 العلاقة بين التحويلات المالية والاستثمار المحلي

يمكن أن يؤثر تدفق التحويلات المالية على الاستثمار المحلي من خلال عدة قنوات مختلفة وذلك على النحو التالي.

أولاً: توفر التحويلات المالية للأسر المعيشية التي تتلقاها جدارة ائتمانية، كما تعتبر مصدر دخل موثوق يمكّنها من الحصول على الائتمان لأغراض الاستثمار.

ثانياً: توفر تحويلات العمال دخلاً إضافياً للأسر المحلية مما يمكن أن يخفف من القيود المالية التي تواجهها للمشاركة في الأنشطة الاستثمارية.

ثالثًا: يمكن للتحويلات المالية المرسلة عبر القنوات الرسمية أن تعزز التنمية المالية وتحفز الادخار والحصول على الائتمان الذي يعزز أنشطة الاستثمار المحلية، كما أن هذه القناة يمكن أن تعزز الاستثمار المحلي في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

رابعاً: يمكن أن يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي في شكل تحويلات إلى زيادة المعروض النقدي المحلي وتقليل معدل الخصم، مما يحفز أنشطة الاستثمار المحلية. Bjuggren, O. and Shukur, G. (2010), p. 4–7.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على الاستثمار المحلي قد لا يحدث في كل الدول حيث أن التحويلات قد تفشل في توجيهها إلى الاستثمار. كما أن التحويلات المالية إلى الأسر التي لديها ميل هامشي أعلى للاستهلاك لها تأثير ضئيل أو معدوم على أنشطتها الادخارية والاستثمارية باستثناء التأثير المضاعف غير المباشر من خلال الاستهلاك. وأيضاً قد تؤثر التحويلات المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل التضخم وارتفاع سعر الصرف مما قد يؤدي إلى تدهور أنشطة الاستثمار المحلية. كما أن التحويلات المالية يمكن أن تزيد من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة مما يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي والأنشطة الاقتصادية حيث أن الإنفاق على الواردات يقلل الطلب على السلع المنتجة محليًا وبالتالي الاستثمار المحلي. Abbas, S. (2019), 89–104.

5/5 طرق الاستفادة من التحويلات المالية في الحد من الفقر

إن حجم واستقرار تدفقات التحويلات المالية يسهم في مواجهة الصدمات الخارجية والحد من الفقر لذلك تركز اهتمام السياسات في الآونة الأخيرة على تعبئة التحويلات المالية لتعزيز مكاسب النمو والحد من الفقر وأيضا لتخفيف أثر الصدمات الخارجية وذلك من خلال:

1/5/5 رصد وتحليل وتوقع تدفقات التحويلات المالية

يشمل رصد وتحليل تدفقات التحويلات المالية فهم حجم وقنوات وتكاليف تدفقات التحويلات والسلوك الدوري لهذه التدفقات، وتحليل تأثير التحويلات على الفقر وعدم المساواة والتعليم والرعاية الصحية والاستثمار في الدول المتلقية للتحويلات، وتحليل السياسات التي تؤثر على تكاليف التحويلات، مثل حواجز الدخول والعقود الحصرية التي تؤثر على المنافسة في السوق. Yoshino, N. and others (2017), p.5

2/5/5 تطوير أنظمة الدفع بالتجزئة

تؤثر التغييرات في نظام الدفع المتعلق بالتحويلات الشخصية على جميع مدفوعات التجزئة أو مدفوعات القيمة الصغيرة، حيث تشمل العناصر الموجودة في هذه الفئة منصات أو أدوات دفع جديدة مثل أدوات التحويلات المستندة إلى البطاقة أو الهاتف الخلوي أو المستندة إلى الإنترنت. ويلاحظ أنه قد زاد الاعتماد على مثل هذه الأدوات في الآونة الأخيرة مثل عمليات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول مثل شركة زين الكويتية للهاتف المحمول التي تشمل 15 دولة أفريقية ولديها الآن 42 مليون مشترك. وهي تقدم خدمة Zain Zap، أو خدمة التحويلات عبر الهاتف المحمول، التي تقدم بالإضافة إلى تحويل الأموال، خدمات أخرى مثل دفع الفواتير وشراء السلع والخدمات.

3/5/5 خفض تكاليف المعاملات للتحويلات

إن خفض رسوم التحويلات سوف يسهم في زيادة الدخل المتاح للمهاجرين، ويحفزهم لإرسال الأموال إلى أوطانهم، ويشجعهم على استخدام قنوات التحويلات الرسمية. لذلك تسعي كثير من الدول إلى خفض تكاليف التحويلات والاستفادة من التحويلات لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

4/5/5 الوصول المالي للأفراد والأسر

يمكن للوسطاء الماليين مثل البنوك والاتحادات الائتمانية وبنوك الادخار أن يساعدوا في توصيل التحويلات، كما يمكنهم أيضًا الاستفادة من خلال تقديم خدمات التحويلات التي قد تجتذب عملاء جدد ثم

تشجعهم على الادخار والاستثمار، وإلى جانب تشجيع الادخار من التحويلات يمكن لهؤلاء الوسطاء الماليين تطوير قروض استهلاكية أو قروض إسكان ومنتجات تأمين مرتبطة بالتحويلات.

ومن الممكن أن يؤدي تشجيع التحويلات المالية من خلال القنوات المصرفية إلى تحسين تأثير التحويلات على التنمية من خلال تشجيع المزيد من المدخرات وإتاحة التوفيق بين المدخرات وفرص الاستثمار بشكل أفضل. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

6- العوامل التي تعوق التحويلات المالية

هناك خمس عوامل يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة في طريقة تقديم خدمات التحويلات المالية فهذه العوامل يمكن أن تجعل أسعار خدمات التحويلات أعلى مما يمكن أن يكون عليه الحال و/أو أن الخدمات المقدمة أقل جودة وهذه العوامل هي.

1/6 الافتقار إلى الشفافية والفهم

مهما كانت الخدمة المقدمة، فمن المفيد للمرسلين والمستقبلين أن يتمكنوا من الحصول على معلومات كاملة عن الخدمة مقدمًا – أي قبل الالتزام بالخدمة، حيث تتيح هذه الشفافية للفرد اتخاذ قرار مستنير بشأن الخدمة التي سيستخدمها كما أن هذه الشفافية تجعل السوق أكثر كفاءة. وتتعلق هذه الشفافية بالسعر الإجمالي للخدمة وسرعتها بالإضافة إلى الرسوم المباشرة التي يفرضها مزوّد خدمة التحويلات على المرسل وأي ضريبة قد يتم فرضها، كما يعتمد السعر الإجمالي للمعاملة أيضًا على سعر الصرف المطبق (بافتراض أن المرسل يدفع بعملة مختلفة عن تلك المدفوعة إلى المتلقي)، ونظرًا لأن الرسوم قد تختلف وفقًا للمبلغ المرسل وسعر الصرف من يوم لآخر ومدى سرعة توصيل الأموال سيحتاج المستخدمون عادةً إلى فهم هذه المكونات من السعر الإجمالي إذا أرادوا اتخاذ قرار مستنير قبل استخدام خدمة معينة.

ولكن في الوقت الحالي لا يتسم سوق التحويلات المالية دائما بالشفافية الكاملة وذلك بسبب تغير سعر الصرف، ورسوم مقدم خدمة التحويلات وسرعة الخدمة. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

2/6 البنية التحتية

إن إنشاء بنية تحتية مناسبة لدعم خدمات التحويلات يعتبر أمراً صعباً في سوق التحويلات المالية للعاملين بالخارج وتتضح هذه الصعوبة في إنشاء شبكة من نقاط الوصول بالنسبة للمرسل والمستقبل فقد يؤدي استخدام قنوات جديدة مثل الإنترنت أو الهواتف المحمولة إلى تجنب الحاجة إلى نقاط وصول فعلية

وبالتالي يسهل على مقدمي خدمة التحويلات تقديم خدمة أحادية الجانب وعدم الحاجة إلى وجود طرف وسيط بين المرسل والمستقبل.

وأيضاً هناك نقاط ضعف في البنية التحتية المالية في الدول المستقبلة. على سبيل المثال، في الدول النامية قد لا تكون الشبكة المصرفية أو غيرها من شبكات الوكلاء المحتملة واسعة النطاق وخاصة في المناطق الريفية، مما يخلق مشكلة وصول مادي خطيرة لعديد من المتلقين. وحتى في حالة وجود وكلاء فإن نظام الدفع المحلي اللازم لتحويل الأموال إلى وكلاء الصرف قد يكون بطيئا وغير موثوق به أو قد يفتقر إلى التغطية الجغرافية الكافية. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

3/6 الإطار القانوني والتنظيمي

إن صناعة التحويلات المالية مثل أي صناعة أخرى يمكن أن تزدهر عندما يكون الإطار القانوني العام الذي تعمل فيه سليماً ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومتناسب ويجب التركيز على مدى قابلية تنفيذ العقود خاصة عندما يكون أطراف العقد في ولايات قضائية مختلفة. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

4/6 عدم وجود ظروف تنافسية في السوق

ينشأ عدم وجود التنافس في السوق عندما يسمح مقدم خدمة التحويلات لوكلائه أو مقدمي خدمات التحويلات الآخرين بتقديم خدمة التحويلات الخاصة به فقط بشرط ألا يقدموا أي خدمة تحويلات أخري وهي بذلك تقيد الاختيار أمام المرسل، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات الاحتكارات المحلية.

على سبيل المثال، إذا كان لدى المجتمع منفذ بيع بالتجزئة أو منفذ مالي واحد فقط، فإن شرط التفرد يعني توفر خدمة تحويل واحدة فقط. وتتفاقم الصعوبة إذا تم تطبيق شرط التفرد على الوكلاء ذوي الشبكات الكبيرة مثل مكاتب البريد أو شركات الاتصالات أو سلاسل البيع بالتجزئة الكبرى، وبالتالي يكون له تأثير واسع النطاق. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

5/6 المخاطرة

إن عملية تدفق التحويلات المالية قد تؤدي إلى مخاطر وقد تؤثر هذه المخاطر على مقدمي خدمة التحويلات المالية أو على الدولة. فقد يواجه مقدمو خدمات التحويلات مخاطر مالية وقانونية وتشغيلية ومخاطر احتيالية.

وعلى مستوى الدولة فإن انقطاع تدفق التحويلات في الأجل الطويل يمكن أن يسبب مشكلات في الاستقرار الاقتصادي لدولة تعتمد بشكل كبير على تدفق التحويلات. لكن مثل هذا الاضطراب الذي يعني عدم قدرة مقدمي خدمات التحويلات على تحويل الأموال قد يكون نتيجة لأحداث خارجة عن مقدمي خدمات التحويلات مثل الأزمة المالية العامة التي تؤثر على جميع المؤسسات المالية أو فرض ضوابط على الصرف. Timothy F Geithner, and others, (2007), p-p. 12-20.

7- تقدير النموذج القياسي لقياس تأثير تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الحد من الفقر في مصر

1/7 توصيف النموذج القياسي لتأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الفقر في مصر

من خلال الدراسات السابقة وجد أن المتغيرات التي اعتمدت عليها لتفسير العلاقة بين التحويلات المالية والفقر كانت كالاتي:

- **التحويلات المالية (REM):**

إن المتغير المستقل الرئيسي المهم هو التحويلات المالية (REM)، وهي التي تقاس بتدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج ويتم التعبير عن تدفقات التحويلات الدولية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكون له ميزة وهي أخذ حجم الاقتصاد في الاعتبار. ومن المتوقع أن تؤثر التحويلات المالية على الفقر، فمن المتوقع أن تسهم تحويلات العاملين المصريين بالخارج في التخفيف من حدة الفقر.

وللقضاء على التحيز تم إدراج عديد من المتغيرات المستقلة في النموذج، وهي:

1. **الانفتاح التجاري (TOP)**

ويقاس الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقاسة كحصة الناتج المحلي الإجمالي. حيث يُظهر الانفتاح التجاري مدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الدولية. ومن المتوقع أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة حدة الفقر.

2. **التعليم (EDU)**

إن التعليم هو مقياس لرأس المال البشري ويقاس التعليم بإجمالي معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس إلى ارتفاع رأس المال البشري، وهو

أمر بالغ الأهمية لاكتساب المعرفة، والتدريب، وتحسين الوصول إلى وظائف ذات رواتب أفضل، وبالتالي ارتفاع الدخل. ومن المتوقع أن يؤدي التعليم إلى الحد من الفقر.

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر لمستويات المعيشة في دولة ما، كما يشير ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستويات معيشية أفضل وانخفاض مستويات الفقر. وبذلك فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستويات المعيشة إلى الحد من الفقر.

4. معدل التضخم (INF).

يعتبر التضخم أيضًا أحد المتغيرات المستقلة، ويتم قياسه بمعدل التغير في مؤشر أسعار المستهلك، وتؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تآكل القوة الشرائية للفقراء، مما يضعها تحت وطأة التضخم، ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين التضخم والفقر. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى زيادة حدة الفقر.

وعند اختيار المتغير التابع يلاحظ أن الدراسات السابقة مثل دراسة Mercy. T. Musakwa,and other 2020 اعتمدت على مؤشر حجم الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، حيث أن إنفاق الاستهلاك النهائي للأسر (الاستهلاك الخاص) هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر. وهو لا يشمل شراء المساكن ولكنه يشمل الإيجار المحتسب للمساكن التي يشغلها مالكوها. ويشمل أيضًا المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص. وأيضاً يشمل الإنفاق الاستهلاكي للأسر نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر.

كما تغطى فترة الدراسة من (1980) لأنها الفترة التي شهدت نمواً كبيراً في حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج إلى مصر حتى (2023) لأنها آخر البيانات المتاحة، ويكون النموذج التشغيلي هو:

$$POV = \alpha + \alpha_1 REM + \alpha_2 TOP + \alpha_4 GDP + \alpha_4 INF + £_t$$

حيث إن

POV هو الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

REM هي تدفقات التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

TOP هي الانفتاح التجاري

GDP هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

INF هو معدل التضخم

2/7 البيانات ومصدرها

يستخدم هذا البحث بيانات السلسلة الزمنية للفترة من 1980 حتى 2023 لتقدير تأثير تدفق التحويلات المالية على الفقر وقد تم الحصول على بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والتضخم والتحويلات الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي.[2]

3/7 تقدير تأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الفقر

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لبحث تأثير تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر تابع يعبر عن الفقر، حيث تم استخدام التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي R، الانفتاح التجاري T، التضخم I، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي G كمتغيرات مستقلة. وقد تم التقدير كالتالي:

1/3/7 الكشف عن جذر الوحدة (Unite Root Test)

لابد من الكشف عن جذر الوحدة لأنه إذا كان في البيانات جذر وحدة سوف يكون التقدير مزيف، ويستخدم اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى أو مستقرة في الفرق الأول أو مستقرة في الفرق الثاني، لتفادي حدوث انحدار زائف Spurious Regression والحصول على نتائج غير دقيقة، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية، وسوف تقتصر الدراسة على اختباري ديكي فولر الموسع (ADF (Augmented Dickey Fuller

جدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF

بيان	المتغير في المستوي الأصلي Level			المتغير في الفرق الأول (1st Difference)			درجة التكامل
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	

[2] http://databank.worldbank.org/data/source/global-financial-inclusion#
- https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

P	-0.963 (0.758)	-2.601 (0.282)	0.864 (0.893)	-8.017 (0.000)	-7.909 (0.000)	-7.701 (0.000)	I(1)
R	-2.569 (0.107)	-2.489 (0.331)	-1.424 (0.142)	-5.893 (0.000)	-5.820 (0.000)	-5.960 (0.000)	I(1)
T	-3.383 (0.017)	-3.441 (0.060)	-1.322 (0.169)	-4.940 (0.000)	-4.948 (0.001)	-4.942 (0.000)	I(1)
G	-4.671 (0.001)	-4.611 (0.003)	-2.755 (0.001)	-11.328 (0.000)	-11.291 (0.000)	-11.449 (0.000)	I(0)
I	-2.793 (0.068)	-2.479 (0.336)	-0.963 (0.295)	-6.863 (0.000)	-6.674 (0.000)	-6.942 (0.000)	I(1)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج **EViews,8**

يتضح من الجدول السابق عدم استقرار كل المتغيرات في صورتها الأصلية (Level) عند مستوي معنوية 5% حيث إن t الجدولية أكبر من t المحسوبة، باستثناء المتغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (G)، كما أن كافة المتغيرات مستقرة بعد الفرق الأول عند مستوي معنوية 5%، ووفقاً لذلك تكون المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ومن الدرجة صفر I(0) وعدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2).

2/3/7 التكامل المشترك

تعتبر منهجية انجل–جرانجر من اهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك وهناك شروط لتحقق التكامل المشترك بين المتغيرات:

1. أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وقد تحقق ذلك الشرط عند اختبار جذر الوحدة حيث استقرت جميع البيانات عند الفرق الأول أي أن البيانات متكاملة من نفس الدرجة وهي الفرق الأول
2. اختبار استقرار البواقي فاذا تم قبول فرضية العدم نستنتج أن سلسلة البواقي المقدرة في النموذج السابق تحتوي على جذر وحدة أي أنها غير مستقرة ومنه نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج والعكس صحيح. ويتم اختبار استقرار البواقي كالتالي:

جدول (2) اختبار استقرار البواقي

اختبار استقرار سلسلة البواقي عند المستوى			
المستوى	Intercept	Trend & intercept	Non
القيم الحرجة عند ٥٪	-2.931404	-3.518090	-1.948686
U	-2.976735	-3.901144	-1.950818

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج **EViews,8**

يتضح من الجدول السابق أن البواقي مستقرة عند المستوى، أي أن الشرط الثاني قد تحقق حيث أن بواقي النموذج الأصلي مستقرة عند المستوى، وهو ما يعني أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات.

3/3/7 تطبيق طريقة المربعات الصغرى ols

إن البيانات السابقة مستقرة عند الفرق الأول لذلك لابد أن نحولها إلى الفرق الأول ماعدا المتغير G فهو مستقر عند المستوي وبعد ذلك نقوم بالتقدير بطريقة المربعات الصغرى وعندها يظهر الجدول التالي:

جدول (3) التقدير بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات P, R, T, I

المتغيرات المستقلة	المعلمات	الخطأ المعياري	إحصائية t	prob
dR	0.40	0.17	2.27	*(0.02)
dT	-0.12	0.05	-2.31	*(0.03)
G	-0.33	0.17	-1.99	*(0.05)
DI	0.03	0.05	0.61	0.55
C	1.09	0.51	2.16	*(0.03)
U(-1)	-0.11	0.06	-1.81	*(0.07) *
R-squared	0.32			
Adjusted R-squared	0.23			
Durbin-Watson stat	2.09			
F-statistic	3.56			0.00

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج **EViews,8**

العلامة * تشير إلى معنوية المعلمات إحصائياً عند مستوى 5%

العلامة ** تشير إلى معنوية المعلمات إحصائياً عند مستوى 10%

بعد كتابة بيانات المعادلة واخذ الفروق للمتغيرات P, R, T, I وجدنا إن المتغيرات G, dT, dR معنوية إحصائياً، أي أن التحويلات المالية (R) تؤثر إيجابياً على الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنقطة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي 40 نقطة وهو ما يشير إلى التأثير الإيجابي في الحد من الفقر.

كما أن الانفتاح التجاري (T) يؤثر سلباً على الإنفاق الاستهلاكي حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنقطة تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي 12نقطة، فعندما تكون الدولة ضعيفة الارتباط بالمراكز الاقتصادية النشطة والشركات والمجتمعات المحلية فيها لا تستطيع اكتساب قوى عاملة ماهرة قادرة على المنافسة، ولا تندمج في سلاسل الإنتاج العالمية، وأقل قدرة على تنويع منتجاتها ومهاراتها ينعكس ذلك عكسياً على الطلب على منتجاتها مما يقلل الإنفاق الاستهلاكي. وفي هذه الحالة فإن تحويلات العاملين المصريين بالخارج يمكن أن تزيد من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة مما يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي والأنشطة الاقتصادية حيث أن الإنفاق على الواردات يقلل الطلب على السلع المنتجة محليًا وبالتالي الاستثمار المحلي.

وأيضاً فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً على الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يعني أنه كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي. وثابت المعادلة معنوي إحصائياً وهو ما يعبر عن قيمة الإنفاق الاستهلاكي إذا كانت المتغيرات الأخرى المؤثرة بصفر.

كما إن Adjusted R-squared تساوي 23% أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 23% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، كما أن (F-statistic) معنوية إحصائياً وهو ما يعني أن النموذج ككل لديه دلالة معنوية. وإحصائية Durbin-Watson stat كانت قيمتها 2.09 وهو ما يعني قبول فرضية العدم والإقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولي بين الأخطاء الإحصائية.

وأيضاً يتضح من التقدير أن البواقي u(-1) معنوية إحصائياً ومعاملها إشارته سالبة وهو ما يدل على وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وتكون المعادلة كالتالي:

DP = 1.09 + 0.40*DR - 0.12*DT - 0.33*G + 0.03*DI - 0.11*U(-1)

وقيمة ال u التي هي 0.11- تعني تصحيح المسار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل للوصول إلى الاستقرار حيث أنه يقوم بتصحيح انحرافات هذه المتغيرات لان المتغيرات مصيرها في الأجل الطويل هو الاستقرار.

8- الخلاصة

1/8 النتائج

قام هذا البحث على تقدير تأثير تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الحد من الفقر في مصر باستخدام البيانات من عام 1980 إلى عام 2023، وقد توصل البحث إلى أن

- التحويلات المالية (R) تؤثر إيجابياً على الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنقطة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي 40نقطة، وهو ما يشير إلى التأثير الإيجابي في الحد من الفقر، حيث أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج لها تأثير في تخفيف الفقر، سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وبذلك يمكن لمصر أن تستفيد من تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الحد من الفقر
- الانفتاح التجاري (T) يؤثر سلبياً على الإنفاق الاستهلاكي حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنقطة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي 12نقطة.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً على الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يعني أنه كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي على السلع المنتجة محلياً ويزداد على السلع المستوردة.

2/8 التوصيات

- يجب أن تعمل الحكومة على إيجاد مصادر دخل متنوعة في ظل التغيرات والتقلبات الكبيرة التي ترسم الساحة السياسية والاقتصادية الدولية حالياً وذلك للتخفيف من أزمة العملة الأجنبية حيث أن الظروف الحالية تشكل عوائق كثيرة أمام تحقيق تنمية اقتصادية، خاصة في ظل اتساع الفجوة بين سعر الدولار وسعر الصرف في السوق السوداء، فضلا عن انخفاض عائدات النقد الأجنبي، وتعتبر التحويلات المالية إحدى العوامل المرتبطة بتنمية الدول الأقل نمواً، حيث أنها تشكل مصدراً

هاماً للدخل لأولئك الذين لديهم أفراد من أسرهم في الخارج، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة. وفي حين أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج لا تشكل نسبة مئوية كبيرة من الاستثمار الرأسمالي اللازم لرفع مستويات المعيشة، فإن اتجاهات تدفقات التحويلات الواردة تشير إلى أن السياسات الرامية إلى تعظيم التحويلات وتوجيهها إلى الاستخدامات الإنتاجية يجب أن تكون متوازنة خاصة أن هناك أعداد كبيرة من العاملين المصريين في الخارج. لذلك تهدف الحكومة المصرية إلى زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج وستقوم بإنشاء شركة لاستثمار مدخراتهم (مركز المعلومات ودعم القرار، 2024). **Information and Decision Support Center**

- إن تطوير القطاع المالي يلعب دوراً حيوياً في تسهيل النمو الاقتصادي، وحتى تكون التحويلات مصدراً لتعزيز النمو لابد من وجود مستوى عال من التطور المالي وبيئة مؤسسية قوية، كما يدعم النظام المالي السليم النمو الاقتصادي من خلال تعبئة وتجميع المدخرات وهو ما يساهم في الحد من الفقر
- علاوة على ذلك فإن تطوير القطاع المالي في مصر يدعم أيضًا بشكل مباشر الحد من الفقر من خلال توسيع نطاق حصول الفقراء على التمويل وتمويل المعاملات من خلال تخفيض الاستهلاك، وتمكين الأسر الفقيرة من تجميع الأصول وتمكينها من زيادة دخلها، وهو ما يشير إلى أن التنمية المالية تبدو لصالح الفقراء.

9- قائمة المراجع

1/9 أولاً المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abbas, S. (2019)." Workers' remittances and domestic investment in South Asia: A comparative econometric inquiry". International Migration, 57(5).
2. Abosedra, S., and others. (2016), "Modeling causality between financial deepening and poverty reduction in Egypt",. Social Indicators Research, 126(3).
3. Akinpelu, Y. and others, (2013), "Effects of Remittance inflow from Egyptian workers abroad on Economic Growth of Nigeria", Developing Country Studies, Vol.3, No.3.
4. Bjuggren, O. and Shukur, G. (2010), " Remittances and Investment", Centre of Excellence for Science and Innovation Studies (CESIS), Sweden, Paper No. 216.
5. Chuc Anh Tu, and others, 2019, " Remittance infiows, financial inclusion, and economic development: an empirical analysis of the world sample", Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 1000.

6. Information and Decision Support Center, Main Sources of Foreign Cash Flows in Egypt 2022/2023, available at the following link: https://2u.pw/D7FTksp
7. Mercy. T. Musakwa and others, (2020), "Remittance Inflows and Poverty Dynamics in South Africa: An Empirical Investigation", SAGE and Open Access pages.
8. Schiopu, L. and others, (2006), " Determinants Of Workers, Remittances Evidence from The European Neighbouring Region", European Central Bank, working paper series No. 688.
9. the United Nations Technical Subgroup on Movement of Natural Persons, (2005), Eighteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics, Washington, D.C., June 27–July 1, 2005.
10. Timothy F Geithner, and others, (2007), "General principles for international remittance services", Bank for International Settlements and The World Bank.
11. Tung.L, and other, (2015), " The impact of Remittance inflow from Egyptian workers abroad on inflation: Evidence in asian and the pacific developing countries", Journal of Applied Economic Sciences. https://www.researchgate.net/publication/297360908
12. Yoshino, N. and others (2017), " International Remittances and Poverty Reduction: Evidence from Asian Developing Countries", Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 759.
13. Yoshino,N. and others, (2019), "determinants of international Remittance inflow from Egyptian workers abroad in middle-income countries in Asia and the Pacific", Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 964.

2/9 ثانياً المواقع الإلكترونية

1. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#
2. http://databank.worldbank.org/data/source/global-financial-inclusion#
3. https://databank.worldbank.org/source/world-development -indicators.